

١٣ - تعليمات بشأن ضرورة إحاطة بنك الكويت المركزي علماً قبل  
الشروع بإجراء أية اتصالات  
مع سلطات رقابية مالية أو مصرفية في دول أخرى

## المحافظ

التاريخ : ٢ صفر ١٤١٥ هـ

الموافق : ١١ يوليو ١٩٩٤ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم،

تحية طيبة وبعد،

فلما كان موضوع الرقابة على المجموعات المصرفية والمالية الدولية يتطلب إجراء اتصالات دورية، وتعاون متبادل بين السلطات الرقابية المختصة في الدول المضيفة لإحدى وحدات هذه المجموعات، وبين السلطات الرقابية في الدول الأم لتلك المجموعات، وذلك وفقاً لمتطلبات نظام الكونكوردات والمعايير الدنيا للرقابة على المجموعات المصرفية الدولية، والتي وضعت من قبل لجنة بازل .

وحيث إن هذه الاتصالات والتعاون المتبادل قد أضحت لا تغطي فقط نشاط المجموعة الخاص بالفرع أو الشركة التابعة لها، بل تعدها ليشمل نشاط الشركات الزميلة والاستثمارات وحصص الأقلية التي تمتلكها هذه المجموعات في البلد المضيف .

لذا، فإن على شركتكم أن تكون على علم بالمتطلبات المشار إليها أعلاه، والتي تستدعي قيام السلطات الرقابية المختصة في الدولة المضيفة بالتشاور والاتصال، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، مع السلطات الرقابية في الدولة الأم، وذلك كلما قامت شركتكم بمناقشة موضوع ما مع السلطات الرقابية في الدولة المضيفة للحصول على موافقتها .

وعليه، وتحقيقاً للمتطلبات المشار إليها، ولتلافي السلبات التي قد تنشأ نتيجة لعدم تنفيذ هذه المتطلبات، فإنه يتعين على شركتكم إبلاغ بنك الكويت المركزي بأية خطط أو أنشطة تعتزم القيام بها مستقبلاً في الخارج، ويستدعي الأمر مناقشتها أو التشاور بشأنها مع السلطات الرقابية في الدولة المضيفة. وجدير بالذكر أن هذه الخطط أو الأنشطة تتضمن تملك أو زيادة حصة في رأسمال الشركات، أو إنشاء شركة تابعة أو زميلة، أو تعديل رأس المال في الشركة، أو فتح فروع، أو التوسع في النشاطات والقيام بأنشطة جديدة. كما يتعين على شركتكم إبلاغ بنك الكويت المركزي بأية عمليات قامت بها مخالفة للقوانين والتعليمات السائدة في الدولة المضيفة .

هذا، ونود أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة قيام شركتكم بإحاطة بنك الكويت المركزي علماً، قبل الشروع بإجراء أية اتصالات مع سلطات رقابية مالية أو مصرفية في دول أخرى، للحصول على موافقتها بشأن أي خطط أو أنشطة تعتزم شركتكم القيام بها .

مع أطيب التمنيات ،،،

**المحافظ**

**سالم عبد العزيز الصباح**